ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

The legitimacy crisis of state-building in Iraq and the role of national policies and legal legislation in addressing it after 2003

Lect. Nadher Daham Mhmood
College of Political Science, Tikrit University, Salahuddin, Iraq
nadher1985@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 10 Nov 2020
- Accepted 15 Dec 2020
- Available online 1 Dec 2022

Keywords:
- State building.
- Public policies.
- Legal legislation.
- Iraq.

Abstract: The radical change of the political system that took place after the fall of the previous Iraqi regime in April 2003 and its transformation from a totalitarian regime to a democratic system, and from a one-person system to an institutional system, which led to a radical change in political and social life. A new political system came based on democratic foundations that reached To govern through elections (with the exception of administrations of the Governing Council, the interim government and the transitional government that was appointed by the occupation authority). In light of the 2005 constitution, Iraq has relatively moved away from the substantive and formal rules, foundations and characteristics of the parliamentary system, as the constitution did not adopt a pure parliamentary system, because this The system assumes the existence of a horizontal relationship between the constitutional institutions that exercise power. In Iraq, the relationship between institutions that exercise power was a vertical, gradual relationship.. At the top of the pyramid is the House of Representatives, then the President of the Republic and the Council of Ministers, because the approach adopted by the Constitution is dominant. The Council of Representatives with the expansion of the powers of the President of the Republic, which led to determine the work of the Council of Ministers in some areas and diminish the powers of the Council of Ministers in the field of competence, and this led to breach of the foundations and characteristics of the parliamentary system and breach of the principle of cooperation, balance and harmony between the parliament and the government In addition, the drafting of the constitution came to embody the formulas of consensus, quotas, distrust among political parties, the fear of establishing a strong democratic government, the failure to show opposition in parliament or the absence of active opposition that will be.

© 2022 TUJR, College of Right, Tikrit University

أزمة شرعية بناء الدولة في العراق ودور السياسات العامة والتشريعات القانونية في معالجتها بعد عام ٢٠٠٣

م. ناظر دهام محمود علي
كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق
tujr@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٠ / تشرين الثاني / ٢٠٢٠
- القبول : ١٥ / كانون الاول / ٢٠٢٠
- النشر المباشر : ١/ كانون الأول /٢٠٢٢

الكلمات المفتاحية :
- بناء الدولة.
- السياسات العامة.
- التشريعات القانونية.
- العراق.

الخلاصة: التغيير الجذري للنظام السياسي الذي حصل بعد سقوط النظام العراقي السابق في نيسان ٢٠٠٣ وتحوله من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي، ومن نظام مرتبط بشخص واحد الى نظام مؤسسي، أدى الى تغير جذري في الحياة السياسية والاجتماعية، فقد جاء نظام سياسي جديد مبني على أسس ديمقراطية وصلت الى الحكم عن طريق الانتخابات (باستثناء ادارات مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية التي كانت معينة من قبل سلطة الاحتلال)، وقد ابتعد العراق في ضوء دستور عام ٢٠٠٥ نسبياً عن قواعد وأسس وخصائص النظام البرلماني الموضوعية والشكلية، فالدستور لم يأخذ بنظام برلماني خالص، لأن هذا النظام يفترض وجود علاقة افقية بين المؤسسات الدستورية التي تمارس السلطة، اما في العراق كانت العلاقة بين المؤسسات التي تمارس السلطة علاقة عمودية متدرجة، ففي قمة الهرم مجلس النواب ثم رئيس الجمهورية ثم مجلس الوزراء، لأن المنهج الذي اعتمده الدستور هيمنة مجلس النواب مع توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، الامر الذي ادى الى تحديد عمل مجلس الوزراء في بعض المجالات والانتقاص من صلاحيات مجلس الوزراء في ميدان اختصاصه، وادى ذلك الى الاخلال بأسس وخصائص النظام البرلماني والاخلال بمبدأ التعاون والتوازن والانسجام بين البرلمان والحكومة، اضافة الى ان صياغة الدستور جاءت لتجسيد صيغ التوافقية والمحاصصة وعدم الثقة بين الاطراف السياسية، والخوف من اقامة حكومة ديمقراطية قوية، وعدم اظهار المعارضة في البرلمان

© ٢٠٢٢، كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

يعاني الفكر السياسي العربي المعاصر من جملة إشكاليات وأزمات تتصل غالباً بجدلية الدولة وعلاقتها بالسلطة والمؤسسات السياسية الأخرى، وواحد من أكثر قسمات الفكر السياسي العربي المعاصر جدلاً وتفاعلاً هو الفكر السياسي العراقي المعاصر الذي حاز مكانة عالية في التفاعلات والانجذابات السياسية ليصبح أكثر منظومة جدلية تناولت معالجات أزمة الدولة من خلال جملة السياسات العامة خاصة بعد ٢٠٠٣.

حيث أدى سقوط النظام السابق في العراق في نيسان ٢٠٠٣ إلى تغيير جذري في النظام السياسي، فقد تحول من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي، من نظام مرتبط بشخص واحد الى نظام مؤسسي، وقد

أدى هذا التغيير الى تغير جذري في الحياة السياسية والاجتماعية، فقد جاء نظام سياسي جديد مبني على أسس ديمقراطية وصلت الى الحكم عن طريق الانتخابات (باستثناء ادارات مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية التي كانت معينة من قبل سلطة الاحتلال)، والعملية السياسية في العراق خلفت محاصصة طائفية تركت تداعيات كبيرة على الحياة السياسية والادارية والخدمية، فالتعثر الحاصل في الخدمات العامة هو تعبير عن الإدارة السيئة والترهل لأغلب مؤسسات الدولة الإدارية والخدمية، وذلك يعود إلى عدم توفر الخبرة والمهنية الكافية لإدارة مفاصل الدولة، وكذلك ضعف الرقابة والمتابعة لإداء عمل المؤسسات، إضافة إلى وجود الفساد الإداري والمالي بشكل كبير وواضح بين صفوف تلك المؤسسات الذي نخر جسد الدولة وشوه صورتها وأفرغ الدولة من هيبتها وشكلها، تلك السلوكيات والاخفاقات السيئة جعلت المجتمع يعاني من أزمة ثقة حقيقة مع الحكومة ومؤسسات الدولة، واعاق بناء دولة مدنية عراقية.

اهمية البحث: يتميز الوضع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بعدم الاستقرار في مختلف النواحي والمجالات وذلك لكثير من الأسباب منها: الاحتلال، سقوط النظام ومؤسساته، شلل في وظائف الدولة، الازمات السياسية المتعاقبة في النظام السياسي العراقي، الازمات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العراقي، انعدام الامن في النظام والمجتمع العراقي، شلل البنية التحتية ... الخ، وقد أدى ذلك إلى ظهور الاضطرابات السياسية العنيفة، والقمع الوحشي، وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، وكنتيجة لذلك اختفت لغة الحوار والتسامح وحلت محلها لغة التعصب والتطرف، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي، وأصبحت أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما رشح اللجوء إلى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية، واختلال في تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والاعمار للنهوض بالواقع العراقي، والى اعاقة سبل بناء الدولة في العراق.

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من إن النظام السياسي في العراق تواجهه معوقات من حيث عدم قدرة الدولة ومؤسساتها على بسط نفوذها، وعدم قدرتها على تنفيذ وتطبيق سياساتها فيه، وهذا الوضع سببه ضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على التغلغل في كافة أرجاء المجتمع، وفقدان شرعيتها ودورها في أجزاء الدولة الأخرى، وهذا يؤدي إلى فقدان ولاء الأفراد لها وتحول ولاءهم إلى جماعات أخرى تنافس الدولة ومؤسساتها، مما يؤدي إلى فقدان الحكومة أو السلطة هيبتها، ويؤدي بالتالي إلى ضعفها وعدم قدرتها على تمثيل مصالح مجتمعاتها وتطبيق سياساتها وقوانينها هنالك، اضافة الى انه قد توجد

جماعات اخرى معارضة تنافس الدولة على دورها ووظائفها داخل الدولة، وظهور العنف كالحروب الأهلية والمطالبة بالانفصال والاستقلال وغيرها، مما ادى الى اعاقة بناء الدولة العراقية على اسس صحيحة.

فرضية البحث: على الرغم من تبني العراق النظام الديمقراطي كأساس لنظام الحكم الجديد ولبناء الدولة. إلا إن مخرجات ذلك النظام لم تفضِ إلى عملية سياسية مستقرة بشكل يتفق مع نظام سياسي ديمقراطي، إذ واجهت العديد من التحديات والمعوقات التي أثرت على بناء الدولة العراقية وعلى النظام السياسي وإدائه .

هيكلية البحث: تضمن البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الاول/ ماهية السياسات العامة، وماهيه التشريعات القانونية و وماهية بناء الدولة. بينما تناول المبحث الثاني/ معوقات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣. وتناول المبحث الثالث/ السياسات العامة لبناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ .

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للسياسات العامة وبناء الدولة

أولاً/ ماهية السياسات العامة: الرسم والصنع والتنفيذ

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن كثير من المفاهيم الاخرى في العلوم الاجتماعية والسياسية، من حيث عدم وجود تعريف واحد ومحدد له، إذ تتعدد تعريفاته وتتداخل [١]، فالسياسة العامة التي تقررها وتنفذها الحكومة تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، وان من اهدافها تنظيم حياة الافراد وحل مشاكلهم واجابة مطالبهم وان لهم مغزى ومعنى موضوعي تتعلق مباشرة بنوع ومستوى حياة الافراد في المجتمع [٢]. وعرفها احمد رشيد بأنها ((مجموعة اهداف وخطط وبرامج ذات توجهات سياسية تعبر عن تجسيم المصالح العليا للبلد، وان التنظيم الاداري والحكومي اهم وسيلة متاحة لتحقيق تلك الاهداف والخطط والبرامج))[٣]. وكذلك عرفها تعريف اخر بأنها ((اتجاه عمل الحكومة لحقبة زمنية مستقبلية بحيث يكون لها مبرراتها وهذا يعني ان السياسة العامة تمثل بمجملها تعبيراً عن

---

[١] حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٩٤ .

[٢] خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٩، ص٣٥ .

[٣] احمد رشيد، شكل التنظيم الحكومي في اطار السياسة العامة، في: علي الدين هلال محرر، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨، ص١١٣ .

التوجه السلطوي لموارد الدولة واداة ذلك الحكومة، وتتداخل هنا مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية تعكس في النهاية الاهداف التي ينبغي على الحكومة تحقيقه في مدة محددة، فضلاً عن اختيارها للاستراتيجية المناسبة للوصول الى تلك الاهداف بأقصى كفاءة وفاعلية))[١].وعرفها كمال المنوفي بأنها ((مجموعة او سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم والصحة وغيرها وكأن السياسة هي بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة او ميدان معين))[٢]. وعرفها د.عامر الكبيسي ((عبارة عن مجموعة من القرارات الاساسية والالتزامات والاعمال التي يقوم الفاعل او مجموعة من الفاعلين من الذين يمسكون او يؤثرون في مراكز السلطة للنظام السياسي لغرض معالجة حالة او مشكلة معينة وتطور مفهوم السياسة العامة عبر ثلاثة مراحل، هي: [٣]

المرحلة التقليدية: حيث كان الاهتمام منصباً على المؤسسات الحكومية وتوجهاتها الفلسفية، ليقتصر دورها على صياغة السياسات العامة دون توضيح او تفسير للعلاقة بين المؤسسات الحكومية ومضمون السياسة العامة.

المرحلة الحديثة: حيث ركزت الدراسات على العمليات والسلوكيات التي تتعلق بالإداء الحكومي، وعلى دراسة سلوك الافراد وجماعات الضغط والمصالح ونشاطاتها السياسية، والعمليات التي تتم خلالها السياسات العامة اكثر من الاهتمام بمضمونها.

المرحلة المعاصرة: وفيها جرى الاهتمام بالسياسات العامة من خلال تفسير اسباب ونتائج الاداء الحكومي، وتوضيح اثر القوى والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السياسات العامة، ومدى تأثير العمليات السياسية في مضامين هذه السياسات، بالإضافة الى تقييم انعكاساتها وآثارها على المجتمع ومحاولة معرفة وتحديد نتائجها، وتقدير العوامل التي يمكن ان تفرضها بعض المتغيرات التي تستجد.

---

[١] نقلاً عن: نصر محمد علي، جماعات الضغط والمصالح والسياسات العامة في الولايات المتحدة الاميركية، ط١، المركز القومي للنشر والطباعة، بابل، ٢٠١٤، ص ص٤٠ – ٤١ .

[٢] كمال المنوفي، السياسة العامة واداء النظام السياسي، في: علي الدين هلال محرر، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٥ .

[٣] نقلاً عن: نبيل محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٣ .

ويمكن تحديد عناصر عدة لابد من توفرها في السياسة العامة، وهي: [١]

١. الايديولوجية (الافكار والمعتقدات).
٢. حكومة.
٣. مصلحة عامة.
٤. افراد وجماعات.

إن عملية صنع السياسة العامة ((هي المرحلة المحورية في العملية السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيداً لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مقبول للمشكلة)) [٢]، وتعرف عملية صنع السياسة العامة بأنها ((نشاط حكومي يشترك فيه أفراد وجماعات مختلفين لكل منهم تصور معين بالنسبة لتعريف المشكلة وبدائل حلها قد يتناقض مع تصورات الأفراد والجماعات الأخرى، وهذا اختلاف أخر عن التخطيط الذي يتم عادة مركزياً في أحد أجهزة السلطة التنفيذية)) [٣] .

أما عملية تنفيذ السياسة العامة فهي ((اتخاذ كل ما يلزم القيام به من أعمال بقصد تحقيق الأهداف، أي هو ترجمة السياسة العامة بما تنطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج عمل محددة ينتظر أن يترتب على تطبيقها أن تتحقق الأهداف))[٤]، وتستلزم عملية تنفيذ القرارات والسياسات العامة المتخذة القيام بسلسلة من النشاطات التنظيمية داخل الجهاز الإداري تبدأ هذه القرارات والسياسات بواجبات ومسؤوليات يتطلب القيام بها، الغرض منها تحقيق تنفيذ القرارات والسياسات العامة [٥]،.

والتنفيذ هو ((الإنجاز الفعلي أو التفاعل التطبيقي بين الأهداف والأعمال اللازمة لتحقيقها، وبهذا المعنى يقصد به إدارة العمل الحكومي أو الإدارة العامة ، لذلك توصف الإدارة الحكومية بأنها مجموعة من

---

[١] محمد علي حمود، الشركات عابرة القومية وصنع السياسات العامة في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٢، ص٤٣ .

[٢] خيري عبد القوي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨ .

[٣] المصدر نفسه، ص١٢٩ .

[٤] وصال العزاوي، السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠١،، ص٩٤ .

[٥] المصدر نفسه .

الأنشطة اللازمة لتخطيط برنامج العمل لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، ووضعها موضع التنفيذ، والتأكد من أن النتائج تتفق وما تسعى السياسة العامة لتحقيقه)) [١].

وتوصف عملية رسم السياسات العامة بأنها عملية ديناميكية ومعقدة تتسم بتعدد مكوناتها بحيث يكون لكل مكون من مكوناتها اسهامه الخاص، كما تقرر الخطوط الاساسية للعمل والتي تتسم بتوجهها نحو المستقبل وسعيها لتحقيق الصالح العام، إذ ترتبط بمراحل مختلفة تبعاً لطبيعة النظام السياسي القائم وتطوراته التاريخية مع احتفاظ السلطة التنفيذية بحق اصدار القرارات النهائية كونها الجهاز الذي يرسم ويقرر السياسة العامة [٢].

وتتسم عملية رسم السياسات العامة بعدة خصائص، اهمها: [٣]

١. ان عملية رسم السياسات العامة بمثابة برنامج متصل يشمل عمليات التخطيط واعداد القرار والبرمجة، وتترك فيها عناصر تتمتع بدرجات متقاربة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسي، بالإضافة الى الخبراء والفنيون في مصنع الخطط والبرامج وذلك للطبيعة الفنية والمعقدة للمشكلات التي تجابه المجتمع.
٢. تعاون درجة اشتراك المؤسسات الرسمية السياسية في رسم السياسة العامة من نظام لآخر، بل في حقبة لأخرى داخل النظام نفسه.
٣. عملية رسم السياسة العامة ذات طابع ديناميكي متحرك، إذ هي محصلة تفاعل بين افراد وجماعات ومصالح ومؤسسات حكومية وعوامل خارجية بكل ما ينظمه من مشاورات واتصالات وضغوطات تمارسها الاطراف المعنية.
٤. يرتبط اعداد آلية سياسة عامة بقضية او مجال معين بنطاق زمني محدد.

ثانيا: ماهيه التشريعات القانونية : العناصر والخصائص

يعرف التشريع القانوني لدى اجماع الفقهاء هو "ذلك القانون المكتوب الصادر عن السلطة المختصة بإصداره في الدولة "[٤] ويعرفه البعض ايضا بانه" عمليه وضع القواعد القانونية بواسطه السلطة

---

[١] حسين الدوري وعاصم الأعرجي، مبادئ الإدارة العامة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٨، ص١٦٤.

[٢] نقلاً عن: ياسر علي ابراهيم، السياسة العامة في العراق: دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد (٦١)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص٢١٥ .

[٣] كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢١ – ٢٢ .

[٤] عصام انور سليم، المدخل للعلوم القانونية: نظريه القانون، بغداد ، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص١٧

العامة المختصة بذلك في صوره مكتوبه واعطائها قوه الالزام في العمل" [١] والتشريع له معاني عده فهو يعني فهو يعني" كل قاعده مكتوبه تم وضعها من قبل سلطه عامه" [٢] ، ويعني ايضا ان هناك سلطه مختصه في الدولة منوطه بوضع قواعد جبريه مكتوبه من اجل تنظيم المجتمع وفقا لإجراءات محدده[٣] ، كما ان التشريع يطلق عليه اسم "القانون المكتوب" لا نه يتضمن قواعد قانونيه مدونه على شكل وثيقه مكتوبه[٤] ، ومن اهم صوره التي يخرج فيها للوجود هي عمليه التقنين ، والتقنين " هو مجموعه متجانسه من التشريعات يتم اعدادها بشكل ممنهج بحيث يخرج الناتج منها في شكل افرع للقانون"[٥]

عناصر التشريعات القانونية

يتمحور التشريع حول ثلاثة عناصر متكاملة وهي[٦]:

١- **العنصر الموضوعي** : حيث يجب ان يكون موضوع التشريع قاعده قانونيه اي انه يسعى لتنظيم سلوك الافراد ، فالقواعد القانونية هي قواعد تقويميه تكليفيه وهي عامه ومجرده وملزمه نلط الخصائص الموضوعية هي التي تميز القاعدة القانونية عن القرارات الفردية التي تصدر عن السلطة المختصة وفي شكل الكتابة

٢- **العنصر الشكلي:** حيث يصدر التشريع في صوره مكتوبه مما يسمح لنا ان نميزه عن العرف باعتباره اهم مصدر رسمي للقاعدة القانونية ويجب تفادي الخلط بين تدوين الاعراف في بعض الحالات وتدوين القوانين بالنسبة للتشريع ، والمقصود بشكل الكتابة هو مفهومها الواسع اي مختلف الاجراءات والشكليات الواجب اتباعها من قبل السلطة المختصة لإصدار التشريع

٣- **العنصر الوضعي** : ويصدر التشريع عن السلطة المختصة بوضعه وهذه السلطة هي السلطة التشريعية من حيث المبد. بالنسبة للأنظمة التي تعتمد مبدأ الفصل بين السلطات

---

[١] محمد سعيد جعفر، مدخل الى العلوم القانونية: الوجيز في نظريه القانون، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨،ص ٢٢ .

[٢] احمد شوقي محمد عد الرحمن، المدخل للعلوم القانونية النظرية العامة للقانون، الإسكندرية ، منشأه المعارف للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص٣٨ .

[٣] رمضان محمود ابو السعود ومحمد حسين منصور، المدخل الى القانون، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٣٣، ص٢٤

[٤] توفيق فرج، المدخل الى العلوم القانونية ، القاهرة ، مؤسسه الثقافة الجامعية ، ٢٠١١، ص٤٩

[٥] كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣

[٦] عصام انور سليم، المدخل للعلوم القانونية: نظريه القانون، بغداد ، مصدر سبق ذكره، ص٢٥

خصائص القواعد التشريعية : للقواعد القانونية خصائص ثلاثة وهي[١]:

١- القواعد التشريعية قواعد قانونيه :لاتها تتصف بالعموم والتجريد وهذه الصفة هي التي تميز التشريع عن غيره من الاعمال والقرارات البرلمانية التي تصدرها السلطة التشريعية

٢- القواعد التشريعية قواعد قانونيه مكتوبه :اي انها توضع كتابه وهذا يضفي عليها قدر كبير من التحديد والوضوح

٣- القواعد التشريعية تضعها سلطه عامه مختصه وفقا لإجراءات محدده: والسلطة المختصة هي السلطة التشريعية فتقوم بتحديد مضمون القواعد ثم تزويدها بصفه الالزام وتتقيد السلطة التشريعية بالإجراءات والقيود التي حددها الدستور لسن التشريع

ثانياً/ ماهية بناء الدولة

المقصود ببناء الدولة هو انشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية الموجودة منها [٢]، وان المفهوم التقليدي لبناء الدولة هو ((اقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية))، اما بعد الحرب الباردة فركز مفهوم بناء الدولة على ((اعادة بناء الدولة الفاشلة التي اصبحت مصداً لتهديد الامن والسلم والاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والمشاركة والاصلاح السياسي والاقتصادي)) [٣].

ويعرفها فرانسيس فوكاياما بأنها ((تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها))[٤]، وهي ((عملية اقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة لها سلطة السيطرة على اقاليمها ، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة))[٥]، وهي ((عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال

---

[١] رمضان محمود ابو السعود ومحمد حسين منصور، المدخل الى القانون، نصدر سبق ذكره ، ص٢٩

[٢] جعفر شيخ ادريس، فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، الانترنيت: www.islamdaily.org/ar/scholars/5425.article.htm

[٣] ينظر: محمد امين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية واسئلة الراهن، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١١ اكوبر ٢٠١٦، ص٢ . وعبد السلام صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، اطروحة دكتوراه، كلية الاعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص ص١٥ – ١٦ .

[٤] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: محاب الامام، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص٢٠ .

[٥] عبد السلام صغور، مصدر سبق ذكره، ص١٦ .

علاقات الدولة بالمجتمع))[١]. ويعرفها كارل دويتش بأنها ((عملية اتصالية مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة الى القاعدة والعكس))[٢]، أما صاموئيل هنتجتون فيرى ان هنالك ثلاثة مقومات لعملية بناء الدولة وهي ((ترشيد السلطة، والتمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية، وان هذه المقومات مرتبطة بالعوامل التحديثية الاتية:

- بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والاسرية والعرفية.
- تطوير الابنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية وتتضمن هذه العملية توزيعاً للموارد على اساس الانجاز وليس المحاباة، وترتبط ايضاً هذه العملية ببناء المؤسسات.
- توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة)) [٣].

ويعرفها تشارلز فيلي بأنها ((اقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة لها سلطة السيطرة على اقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة، أو وهو بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الاجبار المادي المشروع فوق ارض محددة))[٤]. وهي ((بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه، وهي قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع وقدرتها على فرض سلطتها على اراضيها وقدرتها على حماية مواطنيها، داخل حدودها وقدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي استناداً الى تحقيق هوية وطنية جامعة))[٥]. وعملية بناء الدولة هي ((الاجراءات التي تتداولها الاطراف الوطنية والدولية الفاعلة لإنشاء واصلاح او تعزيز مؤسسات الدولة))[٦]، وهي ((عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الاستخراجية والتعليمية والتوزيعية، الامر الذي يتطلب وجود السلطة

---

[١] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص١٣٤ .

[٢] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم – الاقترابات – الادوات، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٤٦.

[٣] فيريل هايدي، الادارة العامة من منظور مقارن، ترجمة: محمد القاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥، ص ص٦٤ – ٦٥ .

[٤] وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة: دراسة حالة العراق، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص٤١ .

[٥] د. منال كواش، اشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر: قراءة نقدية، مجلة تحولات، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٧٤ .

[٦] وليد محمد سالم، مصدر سبق ذكره، ص ص٤١ – ٤٢ .

والقوة لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك، فهي تقوم على المشاركة والتنمية السياسية والتداول السلمي للسلطة في اطار شرعية الحكم))[١].

ويتضح من خلال التعاريف السابقة، ان عملية بناء الدولة تتميز بمجموعة من الخصائص اهمها:[٢]

١. العملية، اي تطور وليس مرحلة او درجة بمعنى ان التغيير يشير الى مجموعة من التطورات او التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الابنية السياسي المختلفة، والتفاعلان والانماط السياسية المرتبطة بها، مع ملاحظة ان النظر الى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في اطار هذع العملية.
٢. الديناميكية، اي انها لا تعرف نقطة تنتهي عندها فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وابنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
٣. النسبية، كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة وذلك ان بناء الدولة كعملية لا تتم من فراغ ولكنها ضمن اطار تاريخي وحضاري وثقافي.
٤. الحياد، من حيث دلالته الاخلاقية او الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام السياسي والاجتماعي، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية ببناء الدولة لا تكون بالافتراض انها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها او سرعتها او نتائجها، بل هذا ما يحدده الاطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.
٥. العالمية، بمعنى ان هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها عملية كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الانجاز من الدول النامية الى الدول المتطورة والاكثر تطوراً.

أما اسس عملية بناء الدولة، فتتمثل في: [٣]

١. المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون اي تفضيل او تمييز.
٢. اعتراف كل طرف مجتمعي وسياسي بحق الاطراف الاخرى في الوجود واحترام حقوقها وحرياتها.

---

[١] ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، العدد (١٩٥)، ٢٠١٤، ص١١ .

[٢] محمد امين بن جيلالي، مصدر سبق ذكره، ص٤ .

[٣] غازي فيصل مهدي، بناء الدولة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، في: مجموعة باحثين، بناء الدولة، المؤتمر السنوي لبين الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص١٩ .

٣. احتكام كل الاطراف السياسية والمجتمعية الى صندوق الاقتراع وقبولها بنتائجه.
٤. التداول الدوري والسلمي للسلطة بين كل الاطراف السياسية والمجتمعية وفقاً لنتائج صندوق الاقتراع ونتائجه.
٥. اقتناع كل الاطراف السياسية والمجتمعية عن استغلال الاحتلافات وحتى الخلافات الدينية والمذهبية في العملية السياسية، لما في ذلك من احتمالات تفجر الخلاف ونشوب الصراع ليس بين القوى المختلفة دينياً او مذهبياً، بل وحتى بين القوى الموحدة دينياً او مذهبياً لكنها تتبع مرجعيات مختلفة ضمن الاتجاه الواحد.
٦. امتناع كل الاطراف السياسية والمجتمعية عن ادارة العملية السياسية وفقاً لقواعد اللعبة الصفرية التي تجعل علاقة اطرافها صراعاً مصيرياً نتيجته الربح الكامل لطرف على حساب الخسارة الكاملة للطرف الاخر واخراجه من العملية كلياً وبشكل نهائي، والعمل على تأسيس هذه العملية والمشاركة فيها على قواعد التنافس العلمي والتفاوض والتوافق والتنازلات المتبادلة والحلول الوسط التي تجعل خسارة اي طرف جزئية.

اما عناصر بناء الدولة المدنية، فهي: [١]

١. التمسك بمنح الحريات وتصفية الاستبداد وحماية حقوق الانسان واحترام المواطنة الحقة بمعزل عن انحراف طائفي او عنصري.
٢. تعميق آليات الحكم من خلال التعددية الحزبية وتداول السلطة وتكافؤ الفرص واقامة مؤسسات الحكم بصورة نزيهة وغير متحيزة وفقاً للكفاءة والخبرة والاختصاص.
٣. تحقيق الوحدة الوطنية والعيش السلمي والمتكافئ بين جميع المكونات الاجتماعية وضمن برامج سليمة للمصالحة الوطنية.
٤. احترام حقوق المرأة واستقلال القضاء وحرية الاعلام وتثبيت مبدأ الرقابة والمسائلة ومكافحة الفساد والمحسوبية بجميع انواعها.

---

[١] مهدي الحافظ، الاطار المفاهيمي لبناء الدولة، في: مجموعة باحثين، بناء الدولة، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ج.

المبحث الثاني

معوقات رسم السياسات العامة لبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تقاس قدرة وفاعلية النظام السياسي بالدرجة الاولى أو تراجعها بمدى قوة شرعية النظام السياسي أو ضعف هذه الشرعية، ومدى انعكاس ذلك على استقرار الحكومة وفاعليتها، وما تمر به الدولة بشكل عام من ظروف سياسية، والسياسات العامة لمواجهة هذه الظروف عن طريق توسيع وظائف السلطة التنفيذية في احوال الطوارئ والازمات والحروب ومع استمرار الخضوع لقواعد الشرعية، التي تمنح الحكومة الحرية في التصرف لمواجهة الظروف الاستثنائية كي تكون قادرة على اداء مهامها التي تتصل في حماية النظام العام وتسيير المرافق العامة [١].

وان النظام السياسي في العراق في ضوء دستور عام ٢٠٠٥ ابتعد نسبياً عن قواعد وأسس وخصائص النظام البرلماني الموضوعية والشكلية، فالدستور لم يأخذ بنظام برلماني خالص، لأن هذا النظام يفترض وجود علاقة افقية بين المؤسسات الدستورية التي تمارس السلطة، اما في العراق كانت العلاقة بين المؤسسات التي تمارس السلطة علاقة عمودية متدرجة، ففي قمة الهرم مجلس النواب ثم رئيس الجمهورية ثم مجلس الوزراء، لأن المنهج الذي اعتمده الدستور هيمنة مجلس النواب مع توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، الامر الذي ادى الى تحديد عمل مجلس الوزراء في بعض المجالات والانتقاص من صلاحيات مجلس الوزراء في ميدان اختصاصه، وادى ذلك الى الاخلال بأسس وخصائص النظام البرلماني والاخلال بمبدأ التعاون والتوازن والانسجام بين البرلمان والحكومة، اضافة الى ان صياغة الدستور جاءت لتجسيد صيغ التوافقية والمحاصصة وعدم الثقة بين الاطراف السياسية، والخوف من اقامة حكومة ديمقراطية قوية، وعدم اظهار المعارضة في البرلمان او تغييب المعارضة النشطة التي ستكون في مواجهة السلطة التنفيذية، والاخذ بمبدأ الديمقراطية التوافقية [٢].

إن امعان النظر في عملية رسم السياسات العامة في النظام السياسي العراقي، يتضح انها تعاني من البطئ في الرسم والتنفيذ، مما يؤثر استقرار النظام السياسي على الاصعدة السياسية والاقتصادية

---

[١] محمد عزت فاضل، فاعلية الحكومة الاتحادية في ضوء التوازن بين السلطات، ط١، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص١٠٣ .

[٢] د. عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٥، ص٤٩ .

والاجتماعية والثقافية والامنية، نتيجة معوقات وتحديات تعاني منها السياسات العامة لبناء الدولة، تتمثل في: [١]

١. عدم القدرة على اقامة دولة القانون والذي يثير الكثير من الاشكاليات والمصاعب التي عمت البنى الفوقية والتحتية للعراق، بما في ذلك امكانية تأهيل الاجيال الناشئة التي عانت ارهاصات مرحلة ما قبل الاحتلال وامتدادها، تأهيلاً نفسياً واجتماعياً عبر مناهج تربوية وثقافية ومناخات اقتصادية تستطيع ملئ الفراغات الحضارية التي احدثها عصر العولمة على النظام السياسي والمجتمع العراقي.

٢. اختلاف مصالح الفرقاء السياسيين العراقيين في العملية السياسية وفي مختلف مؤسساتها (التشريعية والتنفيذية والقضائية) أما اذا ادخل العمل الحكومي في العديد من الازمات والمشكلات، بعبارة اخرى عدم الانسجام بين القوى السياسية وخصوصاً الفاعلة منها على الساحة العراقية فتصاب الجهود بالتعثر والتشتت وهي تتجه لبناء الدولة.

٣. ضعف الثقة بين الكتل السياسية الداخلة في العملية السياسية ومن ثم استمرار الصراع بدلاً من بناء جسور الثقة بين الحكومات العراقية للتعايش السلمي وتحقيق الامن والاستقرار، وانعدام الثقة بدأت اولاً بين الكتل السياسية نفسها لينتقل الى داخل الكتلة الواحدة، اضافة الى تعارض الارادات المختلفة في عموم العملية السياسية وتحول العديد من المرافق الحكومية الى منابر لانتماءات مسؤوليها بعيداً عن المصلحة الوطنية.

---

[١] ينظر: عوض عبد الرحمن، التحديات المستقبلية لصانعي السياسة العامة وسبل معالجتها، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤١)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ص٣ – ٤ . وسحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥: الواقع وافاق المستقبل، مجلة قضايا سياسية، العدد (٣٥ – ٣٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ص٣٩٤ – ٣٩٥ . وفراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت/ لبنان، ٢٠١٣، ص ص١٦٦ – ١٦٧ . وجعفر علوان كاظم، عدم الاستقرار السياسي واثره على الاداء الحكومي في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص٨٤. وجابر حبيب جابر، الانسداد السياسي: الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، ٢٠١٥، ص٩٥. وهالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية – السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، طلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص٩٥ . وحسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مركز الخليج، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص ص١٥ – ٣١ .

٤. المحاصصة الحزبية، يشتمل هذا الاسلوب بتقسيم وظائف السلطة بين الكتل البرلمانية بهدف استمرار النظام السياسي عن طريق تقاسم المناصب السيادية والمناصب الوزارية، وان استمرار هذا النهج سوف يمكنه من ان يصبح عرفاً دستورياً، وتعتمد المحاصصة على الاستحقاق الكمي للمكونات المشاركة في العملية السياسية، واصبحت المحاصصة منهجاً سياسياً يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة في الانتخابات بالاشتراك في العملية السياسية على مستوى السلطة التنفيذية، وهذا يمثل تقسيم لمراكز الحكم في الدولة بين الاحزاب والقوى السياسية.

٥. تسييد النزعة الفئوية وظهور تضخم الهويات الفرعية والطائفية والدينية والقومية، على حساب الهوية الوطنية التي تعد الاساس المتين لبناء أية دولة فأتجاه رؤى هذه الحكومات المتسمة بالضيق الفئوي والنازعة نحو المصالح الضيقة ادى الى الصدام وليس الانسجام والقبول وتبادل الاعتراف.

٦. الميليشيات المسلحة والتي تشكل بديل عن الدولة فتطبق قوانينها الخاصة، فمنطق الميليشيات يتناقض مع منطق الدولة باعتبارها هي التي تحتكر بحكم التعريف حق الاستخدام الشرعي للعنف، كما يتناقض مع منطق الديمقراطية التي من بين اركانها تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعبر القنوات المؤسسية وبعيداً عن اسخدام العنف او التهديد باستخدامه.

٧. تجسيد الطابع الطائفي والقومي على حساب الطابع الوطني، وشخصنة المؤسسات فأن كل وزارة اذا ما اسندت وظيفتها الى جهة سياسية سرعان ما تقوم هذه الجهة من فرض توجهاتها الحزبية او الشخصية على الوزارة وادارتها.

٨. غياب المعارضة السياسية، ان اعتماد الديمقراطية التوافقية كنمط حكم يؤدي بواقع الحال الى الغاء المعارضة التي قد تكون غالباً تمثل الاقلية، وان اشتراك جميع الاحزاب والقوى السياسية في العراق في السلطة التنفيذية، فإن هذا يعني انعدام المعارضة والتي بدورها تؤسس الى انعدام الرقابة البرلمانية على اداء السلطة التنفيذية التي تتجسد في الحكومة، وان غياب المعارضة ادى الى نقص كبير في بناء الدولة الديمقراطية، حيث تنعدم امكانية المحاسبة والمراقبة.

٩. الفساد الاداري الذي استشرى نتيجة الانحلال القيمي والاخلاقي لأغلب البيروقراطيين (الموظفين الحكوميين) والمتعاملين معهم نتيجة المحاصصة السياسية ومن يقف وراءهم من السياسيين، وعدم اعتماد الخبرة والكفاءة في اشغال المناصب والوظائف، وشيوع ظاهرة المحسوبية والمنسوبية في التعيين في الوظائف والمناصب.

١٠. تباين الولاءات الدينية والسياسية يؤدي الى التعارض الواضح ولا تتطابق الرؤى والافكار بين هذه الولاءات وتبرز الخلافات الواضحة بينها وبما يشكل تهديداً جدياً لوحدة واستقرار الدولة وبناءها، مما أدى الى تجزئة المجتمع ونقله من المجتمع متعايش نسبياً الى مجتمع متقاتل، خلفَّ هذا النمط من تحويل الازمات الى صراعات، ومن ثم الى انقسام طائفي وديني وعرقي بسبب انتشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الانتماءات والولاءات.

١١. دول الجوار واجنداتها وما تسعى اليه من فرض اهدافها ومصالحها السياسية في اقامة دولة على غرار دوليها يشكل عائقاً امام بناء الدولة في العراق.

المبحث الثالث

السياسات العامة والتشريعات القانونية لبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

هنالك ادوار اساسية يجب ان تقوم بها سلطات النظام السياسي العراقي في الوقت الراهن لكي تصل الى مبتغاها في تحقيق الاستقرار السياسي للعراق ومن هذه الادوار والمرتكزات، هي:[١]

اولاً : اعادة النظر في الجهاز الحكومي، فالترهل الكبير في اجهزة الدولة المختلفة ان كان له ما يبرره في الوقت الحالي فأن المستقبل القريب لابد وان يشهد حل حقيقي لهذه المشكلة والحد من اثارها المختلفة، فلا يمكن بأي حال من الاحوال الاستمرار الى ما لا نهاية في هذا الوضع القائم والقبول بهذا الترهل الكبير في حجم القطاع الحكومي لما له من اثار غير مرغوبة ستلقي بضلالها على التنمية البشرية في الامد الموسط والبعيد، فإنتاجية منتسبي القطاع العام في العراق تعد منخفضة بالقياس الى الانتاجية في البلدان النامية، ما ان حجم القطاع الحكومي يعد الاعلى في العالم بالقياس الى حجم السكان، لذا فأن مسألة دعم القطاع الخاص بالشكل الذي يؤهله في خلق الوظائف وفرص العمل، وبالتالي تخفيف الضغط على القطاع العام.

ثانياً : العمل على تحقيق التوازن والانسجام التام بين اركان السلطة وتخفيف حدة المنافسات والصراعات السياسية .

---

[١] ينظر: طه حميد العنبكي واخرون، اداء البرلمان العراقي: رؤية تقويمية، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠ – ٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١، ص ص٨٩ – ٩٠. وخيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص٣٢ – ٣٣. ود. حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٢٨)، المجلد (٩)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص ص١٢٢ – ١٢٤ . وعوض عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٤ .

ثالثاً : الانفتاح الإيديولوجي والثقافي للسلطة على مختلف التيارات والقوى السياسية والاحزاب المكونة للعملية السياسية.

رابعاً : تعزيز ونشر قيم الديمقراطية في مسيرة العملية السياسية العراقية، والمتطلبة الى تحقيق مستويات مختلفة وهي :

المستوى الاول : تعهداً معيارياً لفكرة الديمقراطية، على ان الديمقراطية لا تستطيع البقاء على قيد الحياة طويلا ما لم يؤمن الناس بها، لكن الايمان الواسع الانتشار بصحة الديمقراطية وشرعيتها لا يكفي ايضا كي يضمن ديمقراطية متماسكة .

المستوى الثاني : والمتمثلة بأهمية المؤسسات، الدساتير، الانظمة الانتخابية والاحزاب السياسية وغيرها.

المستوى الثالث : فهو وجود المجتمع المدني، اي التركيبات الاجتماعية التي تتكون بطريقة عفوية تلقائية مثل جماعات الخير، وسائل الاعلام المستقلة، جماعات الحقوق المدنية الموجودة عادة خارج مجال سيطرة الدولة. وتؤدي مهمة تحقيق التفاعل بين الافراد والحكومة.

خامساً: اقامة نظام سياسي يقوم على مبدأ التعددية السياسية المستندة الى الانتخابات العامة العلنية والنزيهة، وان يرتكز هذا النظام على الفصل بين السلطات الثلاث، ويقتضي ذلك توسيع دائرة الرقابة والمسائلة من جانب المجالس التشريعية والاجهزة الرقابية والنيابية، ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق درجة اكبر من الشفافية في التعامل.

سادساً: الغاء نظام المحاصصة الطائفية التي تثير النزاعات، والسعي لبناء دولة وطنية ديمقراطية، وهذا ما اكدته التجربة المعاصرة للعديد من الجول غير المتطورة والمتعددة الاديان والمذاهب والاثنيات، حيث ادى البحث عن اشكال اخرى غير الدولة المدنية العلمانية الى تفتيت الوحدة السياسية للدولة، وخلق حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتنامي ظاهرة العنف في المجتمع.

سابعاً: التخلص من منهج الديمقراطية التوافقية وتطبيق نظام ديمقراطي أنسب لحل كل المعضلات التي يمر بها البلد وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط وفصل السلطات ومنح هيبة مناسبة واستقلالية حقيقية للقضاء والتركيز على حياديته في تنفيذ القوانين وجعل القوات الامنية بكل تشكيلاتها بودقة لانصهار ابناء الوطن دون تمايز او محسوبية والابتعاد عن تجييرها لمكون دون آخر وزرع ثقافة حب الوطن والدفاع عنه في نفوس منتسبي هذه الاجهزة.

ثامناً: التركيز على مسألة الحوار المتمدن في حل كل المشكلات التي تحدث في الساحة السياسية والاجتماعية وعدم تصديرها للمجتمع واحترام الآراء والمعتقدات المختلفة وعدم المساس بالمشاعر التي

تؤجج الشارع الوطني وخضوع افراد المجتمع تحت طائلة الدستور والقوانين الوطنية وتطبيقها في كل مؤسسات ودوائر الدولة الحكومية وغير الحكومية ومع الحفاظ على هيبة السلطات الثلاث واحترامها.

تاسعاً: الاعتماد على مبدأ الخبرة والكفاءة في التعيين في المناصب والوظائف وبذلك سيتحجم دور المحسوبية والمنسوبية والولاءات الفرعية التي افرزتها المحاصصة السياسية، من خلال اعتماد وترسيخ مبدأ الترشيح عند تعيين بالإضافة الى وضع معايير وقواعد بالترشيح والاختبار لتعيين في المناصب العليا تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير والضوابط اللازمة والخاصة بذلك كالجدارة والانصاف والاهلية والتخصص واعتماد اجراءات مناسبة لاختيار وتدريب افراد لتولي المناصب العمومية وبرامج تعليمية وتدريبية للمواطنين لتمكينهم من العطاء بمتطلبات الاداء الصحيح والشرف للوظائف العمومية وتوفير التدريب المتخصص والمناسب لهم مع تنمية وترسيخ المفاهيم الدينية والاخلاقية للقيادات الادارية العليا.

عاشراً: تضعيف الشخصانية وتكريس الثقافة المؤسساتية في ادارة المؤسسات بإيجاد الانتماء المؤسساتي، من خلال تغيير طرق اتخاذ القرار واتباع الطرق الشورية والديمقراطية في اتخاذ القرار، ولاسيما عندما يكون القرار عاماً ويرتبط بمصالح الجميع وليس في الامور التقنية والاختصاصية.

حادي عشر: ايجاد منظومة قانونية قادرة على التعامل مع مستجدات ومتطلبات الحياة وتعقيداتها تستوعب نظريات التربية الحديثة وتقديم النصائح والارشاد والتوعية والتوجيه يمكن ان تكون لها نتائج مجدية في تحقيق وتكريس الاطر العامة والخاصة للتعامل الاجتماعي والحكومي.

ثاني عشر: معالجة مشكلة الفساد، ان خطورة الاثار الناجمة عن مشكلة الفساد بكافة اشكاله تحتم على الدولة العمل بشكل جدي وفعال لحل هذه المشكلة والتخفيف من اثارها والنتائج المترتبة عليها، إذ لا يمكن تصور حكم صالح ورشيد مع وجود هذه المشكلة، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من تجارب البلدان التي مرت بهذه المشكلة والتي تتشابه في ظروفها وخصائصها مع العراق، ومشاركة منظمات المدني بشكل جدي وفعال، ووضع نظام فعال وشفاف للرقابة والاشراف والمحاسبة على المؤسسات الاجتماعية، ويتم القضاء على الفساد الاداري بالتركيز على الجانب القيمي والاخلاقي وتفعيل دور الرقابة القانونية والاجتماعية وفضح الفاسدين، من خلال وضع قانون مكافحة الفساد بصياغة تلائم التشريعات والطبيعة العراقيتين بحيث تستهدف قمع الفساد ومحاكمة رجاله بآلية منتظمة، وبنصوص تملك القدرة على المحاسبة وتملك الوصول الى مراكز الفساد مهما علا شأنها.

ثالث عشر: التأكيد على المزيد من الانتماء للدولة والسعي الى القضاء على الطائفية السياسية والمجتمعية، وتعزيز سلطة الدولة، واعادة مسيرة البناء والاعمار وتقديم تسهيلات للاستثمار الاجنبي المخطط له على وفق حاجات ومتطلبات المرحلة القادمة.

رابع عشر: ان تسعى السلطة الى تكامل البناء الهيكلي والوظيفي العام وتحديد الاليات التي تضمن مشاركة جميع اطياف المجتمع العراقي في السلطة على اساس المشاركة الفعالة وضمن الاستحقاقات العامة والخاصة للشعب العراقي.

خامس عشر: تعزيز اللامركزية الادارية، إذ تعد من الامور المهمة في عملية ادارة الدولة من خلال العمل على تنظيم علاقتها بالمركز وتحديد الصلاحيات لكل منهما وفقاً للدستور بحيث لا يؤدي الى اي اوجه للتعارض في تنفيذ البرامج التنموية المختلفة، ويتم ذلك من خلال تنفيذ البرامج الاقتصادية وعمل استقلال مالي ونظام ضريبي محلي فعال لا يتعارض مع النظام الضريبي للدولة.

سادس عشر: تعزيز الهوية الوطنية، من البديهي ان الاشخاص في اي حال من الاحوال لا يمكن لهم نسيان انتماءاتهم العرقية والدينية او على الاقل التهاون في مسألة التخلي عن هذه الانتماءات، لذا فأن على الدولة العمل ومن خلال الوسائل المختلفة كالوسائل التشريعية والقانونية ومن خلال وسائل الاعلام المختلفة على تشجيع الافراد في الاندماج مع الالوان والاطياف الاخرى دون التخلي عن انتماءاتهم واعتقاداتهم المختلفة عبر تحقيق العدالة الاجتماعية ومساواة الافراد بالحقوق والواجبات، وعلى العكس من ذلك فإن الاخلال في هذا الجانب يؤدي الى جر البلد في نفق مظلم ليس من السهولة بمكان رؤية نهاية قريبة له، وبالتالي الابتعاد عن الحكم الصالح.

سابع عشر: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، فمنظمات المجتمع المدني بشكل واضح في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتحديداً عندما اصدر الحاكم العسكري بول بريمر القرار رقم (٤٥) في العام المذكور المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فقد قدر عددها باكثر من ٣ ملايين منظمة، وقد اعطيت دوراً مهماً في مساعدة المواطنين في مجالات اختصاصها وكذلك دورها في اعادة بناء العراق، والاصلاح الاقتصادي ودعم عملية التنمية البشرية المستدامة ولاسيما انها لعبت دور كبير في عدة دول كالبلدان الاسيوية.

الخاتمة :

يواجه العراق في ظرفه الراهن حاجات ومشكلات وتحديات متعددة ومعقدة ومركبة داخلياً وخارجياً، وكلها تحتاج الى سياسات عامة على قدر كبير من الدراية والدقة والفاعلية، وهذه لا تتحقق الا بوجود مستلزماتها الرئيسة وفي مقدمتها:

١. فلسفة واضحة للحكم محددة في اطار وطني بحت، ورؤية واضحة للمصالح والاهداف الوطنية العليا وللسياسات العامة التي تحميها وتحققها.
٢. حساب دقيق للإمكانات المتوفرة للدولة وتقديرات محسوبة بموضوعية للمتاح فيها.
٣. التنسيق بين السياسات العامة بمؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة والعمل على تكاملها والتخفيف من مركزية السلطة في صياغتها.
٤. قدر معقول من الاستقرار والاستمرار والانسيابية في السياسات العامة الى جانب الدينامية التي تتيح لها القدرة على مواكبة التطورات والتغيرات والتغييرات الداخلية والخارجية.
٥. تطوير اجهزة التخطيط وجمع وتصنيف وتحليل المعلومات في مؤسسات الدولة المختلفة.
٦. اشراك المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية غير الحكومية والمختصين في مناقشة ورسم معالم السياسات العامة.
٧. وضع سياسات للتنمية الاقتصادية تعتمد على حل المشاكل الاجتماعية بزيادة دخل الفرد والقضاء على البطالة وتفعيل الرعاية الاجتماعية والاهتمام بالواقع الصحي والتعليمي والثقافي وبقية الخدمات كماً ونوعاً.
٨. اكتفاء الكتل البرلمانية بالمشاركة في الرقابة البرلمانية على الحكومة والابتعاد عن المشاركة في الحكومة بوزراء، وتفعيل عمل اللجان على عمل الوزراء.
٩. ضرورة تغيير النظام الانتخابي المعمول له حالياً واستبداله بنظام الترشيح الفردي، لكي تعطي للناخب والمرشح الفرص المتكافئة في العملية الانتخابية.
١٠. اقرار التعددية السياسية والحزبية، ولا يتعارض ذلك مع اصدار قانون للأحزاب السياسية.
١١. دعم مبدأ استقلال السلطة القضائية والعمل على تفعيل دورها الرقابي، والعمل على انهاء سيطرة الاعتبارات السياسية.

١٢. ان يكون للبرلمان دور منشئ وخالق للوائح والقوانين لا مجرد مستلم لها، وعليه يجب ان يكون للبرلمان دور تشريعي مضاف لما هو متبع حالياً على صعيد العملية التشريعية، وان يكون هو البادئ في سن العديد من اللوائح والقوانين وان لا يكون مجرد مستلم لها من قبل السلطة التنفيذية.

المصادر :

١) احمد رشيد، شكل التنظيم الحكومي في اطار السياسة العامة، في: علي الدين هلال محرر، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨.

٢) احمد شوقي محمد عد الرحمن، المدخل للعلوم القانونية النظرية العامة للقانون، الإسكندرية ، منشأه المعارف للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

٣) توفيق فرج، المدخل الى العلوم القانونية ، القاهرة ، مؤسسه الثقافة الجامعية ، ٢٠١١،

٤) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.

٥) جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي: الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، ٢٠١٥.

٦)

٧) جعفر شيخ ادريس، فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، الانترنيت: www.islamdaily.org/ar/scholars/5425.article.htm

٨) جعفر علوان كاظم، عدم الاستقرار السياسي واثره على الاداء الحكومي في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٥.

٩) جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٩.

١٠) حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مركز الخليج، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥.

١١) حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

١٢) حسين الدوري وعاصم الأعرجي، مبادئ الإدارة العامة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٨.

١٣) حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (٢٨)، المجلد (٩)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٣.

١٤) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.

١٥) خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٩.

١٦) رمضان محمود ابو السعود ومحمد حسين منصور، المدخل الى القانون، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقيه ، ٢٠٣٣.

١٧) سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥: الواقع وافاق المستقبل، مجلة قضايا سياسية، العدد (٣٥ – ٣٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤.

١٨) طه حميد العنبكي واخرون، اداء البرلمان العراقي: رؤية تقويمية، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠ – ٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١.

١٩) عامر الكبيسي وعباس حسين جواد، المداخل المنهجية المعاصرة لدراسة السياسة العامة ما لها وما عليها، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (١)، العدد (١)، ٢٠٠١.

٢٠) عبد السلام صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، اطروحة دكتوراه، كلية الاعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.

٢١) عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٥.

٢٢) عصام انور سليم، المدخل للعلوم القانونية: نظريه القانون، بغداد ، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٢٣) عوض عبد الرحمن، التحديات المستقبلية لصانعي السياسة العامة وسبل معالجتها، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤١)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠ .

٢٤) غازي فيصل مهدي، بناء الدولة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، في: مجموعة باحثين، بناء الدولة، المؤتمر السنوي لبين الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.

٢٥) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت/ لبنان، ٢٠١٣.

٢٦) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: محاب الامام، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.

٢٧) فيريل هايدي، الادارة العامة من منظور مقارن، ترجمة: محمد القاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥.

٢٨) كمال المنوفي، السياسة العامة واداء النظام السياسي، في: علي الدين هلال محرر، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩.

٢٩) محمد امين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية واسئلة الراهن، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١١ اكوبر ٢٠١٦.

٣٠) محمد سعيد جعفر، مدخل الى العلوم القانونية: الوجيز في نظريه القانون، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

٣١) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم – الاقترابات – الادوات، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٢.

٣٢) محمد عزت فاضل، فاعلية الحكومة الاتحادية في ضوء التوازن بين السلطات، ط١، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٦.

٣٣) محمد علي حمود، الشركات عابرة القومية وصنع السياسات العامة في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٢.

٣٤) منال كواش، اشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر: قراءة نقدية، مجلة تحولات، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠١٨.

٣٥) مهدي الحافظ، الاطار المفاهيمي لبناء الدولة، في: مجموعة باحثين، بناء الدولة، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.

٣٦) ميلود عامر حاج، بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، العدد (١٩٥)، ٢٠١٤.

٣٧) نبيل محمد سليم، السياسات العامة واثرها في استقرار الدولة، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٩)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧ .

٣٨) نصر محمد علي، جماعات الضغط والمصالح والسياسات العامة في الولايات المتحدة الاميركية، ط١، المركز القومي للنشر والطباعة، بابل، ٢٠١٤.

٣٩) هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية – السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، طلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢.

٤٠) وصال العزاوي، السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠١.

٤١) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة: دراسة حالة العراق، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٤٢) ياسر علي ابراهيم، السياسة العامة في العراق: دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد (٦١)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

Sources :

1) Ahmed Rashid, the form of government organization in the framework of public policy, in: Ali Eldin Helal editor, Public Policy Analysis: theoretical and methodological issues, Egyptian Renaissance library, 1988.

2) Ahmed Shawky Mohamed ad-Rahman, entrance to the general theoretical legal Sciences of law, Alexandria, Maarif publishing house, 2005.

3) Tawfik Farag, entrance to legal Sciences, Cairo, University Culture Foundation , 2011 ،

4) Thamer Kamel Mohammed Al-Khazraji, modern political systems and public policies: a contemporary study in the strategy of power management, Vol.1, Dar majdlawi publishing and distribution, Amman, 2004.

5) Jaber Habib Jaber, political blockage: authoritarianism and the dream of democracy in Iraq, Vol.1, Dar Al-Tanweer for printing and publishing, Beirut/ Lebanon, 2015.

6)

7) Jafar Sheikh Idris, Francis Fukuyama, State Building: governance and world order in the Twenty-First Century, Internet: www.islamdaily.org/ar/scholars/5425.article.htm

8) Jafar Alwan Kazim, political instability and its impact on government performance in Iraq 2003-2014, master's thesis, Alamein Institute for Graduate Studies, Department of political science, 2015.

9) James Anderson, public policy making, translated by Amer al-Kubaisi, Amman, Dar Al-Seera for publishing, distribution and printing, 1999.

10) Hassanin Tawfik Ibrahim and Abdul Jabbar Abdullah, democratic transitions in Iraq: constraints and opportunities, Gulf Center, United Arab Emirates, 2005.
11) Hassanein Tawfik Ibrahim, Arab political systems, modern trends in their Study, Center for Arab unity studies, Beirut, 2005.
12) Hussein al-Douri and ASEM al-Araji, principles of Public Administration, Directorate of Dar Al-Kitab for printing and publishing, Baghdad, 1978.
13) Haider Naama Bakhit, good governance in Iraq and its role in State Building, Al-Ghari Journal of economic and Administrative Sciences, issue (28), Volume (9), Faculty of administration and Economics, University of Kufa, 2013.
14) Khairy Abdul Razzaq Jassim, the system of government in Iraq after 2003 and the forces influencing it, Vol.1, House of wisdom, Baghdad, 2012.
15) Khairy Abdul-Qawi, the study of Public Policy, Al-silasil printing and publishing, Kuwait, 1989.
16) Ramadan Mahmoud Abu Saud and Mohammed Hussein Mansour, entrance to the law, Beirut, Al-Halabi law publications, 2033.
17) Sahar Kamel Khalil, the legislative authority in Iraq in the light of the 2005 constitution: reality and future prospects, Journal of political issues, issue (35-36), Faculty of political science, Al – Nahrain University, 2014.
18) Taha Hamid al-anbaki and others, the performance of the Iraqi parliament: a calendar vision, the Iraqi strategic report 2010-2011, Hammurabi Center for research and Strategic Studies, Baysan publishing and distribution, Beirut, 2011.
19) Amer al-Kubaisi and Abbas Hussein Jawad, contemporary methodological approaches to the study of public policy, what it has and what it has, Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume (1), Issue (1), 2001.
20) Abdessalam sgour, building the modern state in Algeria: an evaluation study, PhD thesis, Faculty of media and Political Science, University of Algiers, 2008.
21) Abdul-Azim Jabr Hafez, political and constitutional problems in post-change Iraq, Dar Al-Kitab WA dukwakom, Baghdad, 2015.
22) Essam Anwar Selim, entrance to legal Sciences: theory of law, Baghdad, new university House for publishing and distribution, 2011.
23) Awad Abdul Rahman, future challenges for public policy makers and ways to address them, Journal of political science, issue (41), Faculty of Political Science, University of Baghdad, 2010 .

24) Ghazi Faisal Mahdi, State-Building in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, in: researchers Group, State-Building, the annual conference of bin Al-Hikma, Baghdad, 2012.
25) Firas al-Bayati, the democratic transition in Iraq after April 9, 2003, Vol.1, Al-Arif publications, Beirut/ Lebanon, 2013.
26) Francis Fukuyama, State Building: the world order and the problem of governance and management in the Twenty-First Century, translated by: Moheb al-Imam, obaikan publishing, Riyadh, 2007.
27) Ferrell Heidi, public administration from a comparative perspective, translated by: Mohamed Al-Qassim al-Qaryouti, the Office of university publications, Algeria, 1985.
28) Kamal El-menoufy, Public Policy and the functioning of the political system, in: Ali El-Din Helal editor, Public Policy Analysis: theoretical and methodological issues, Egyptian Renaissance library, Cairo, 1989.
29) Mohamed Amin Ben gilali, state building: concept, theory and current questions, Political Studies, Egyptian Institute for political and Strategic Studies, Cairo, October 11, 2016.
30) Mohamed said Jafar, introduction to legal Sciences: brief on the theory of law, Algeria, Dar Houma for printing, publishing and distribution, 2008.
31) Mohamed Chalabi, methodology in political analysis: concepts – approaches – tools, Dar Houma, Algeria, 2002.
32) Mohamed Ezzat Fadel, the effectiveness of the federal government in the light of the balance of powers, i1, Sanhouri library, Beirut, 2016.
33) Mohamed Ali Hammoud, transnational corporations and public policymaking in developing countries, unpublished master's thesis, Faculty of political science, Al-Nahrain University, 2002.
34) Manal kouach, the problem of building the state and society in Algeria: a critical reading, tahawwat Magazine, Issue (2), Algiers, 2018.
35) Mahdi al-Hafiz, the conceptual framework for State-Building, in: a group of researchers, state-building, the Annual Scientific Conference of the House of wisdom, Baghdad, 2012.
36) Miloud Amer Haj, State Building and its implications on the reality of the Qatari Arab state, Center for Strategic Studies and research, United Arab Emirates, No. 195, 2014.
37) Nabil Mohammed Salim, public policies and their impact on the stability of the State, Journal of International Studies, issue (69), Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, 2017 .

38) Nasr Muhammad Ali, lobbyists, interests and public policies in the USA, i1, National Center for publishing and printing, Babylon, 2014.
39) Hala Karim Turki, socio – political upbringing and democratic transformation in Iraq, unpublished master's thesis, vanguard of political science, Al-Nahrain University, 2012.
40) Wasal al-Azzawi, public policy: a theoretical study in a new field of knowledge, University of Baghdad, Center for International Studies, Baghdad, 2001.
41) Walid Salem Mohammed, institutionalization of power and nation-state building: a case study of Iraq, academics publishing and distribution, Amman, 2014.
42) Yasser Ali Ibrahim, public policy in Iraq: a study in legislative obstacles, Journal of International Studies, issue (61), Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, 2015.